# الفصل السادس

## حفظهم وكراماتهم

إن هذا الذي ذكرناه في ختام الفصل الماضي يتطرق بنا إلى البحث في نقطة هامة تجد صعوبة في فهمها وقبولها . تلك هي أن الولي يتدرج به الأمر في درجات الولاية بين منازل المقربين ومراتب الوسائل ، حيث ينتقل فيها من ملك إلى ملك حتى يصل إلى ملك الملك بين يديه ليكون في قبضته ، وهو فيما بين ذلك يطلع على كنوز من الحكمة ، ويكشف لنا عن أنواع من العلم ، يرتقى فيها من علم عيوب النفس إلى علم الصفات والأسماء إلى العلم بالله فردًا ، وينال ذلك خلال درجات من القوة والوضوح بين الرؤيا والإلهام والفراسة والحديث ، حيث يرى ويسمع بعين قلبه وأذنه ، فيكون له غائب الأشياء مشاهدة ومعاينة .

ولعل هذا الذي يتراءى للولي في قلبه أن يكون على غير ما يعهد أهل الظاهر أو يتعارفونه فيما بينهم، فهل يصح له حينئذ أن يفعل كما يتراءى له؟ بدعوى أن ذلك هو مقتضى الكشف ؟ وهل يجوز للأولياء من التصرف ما لا يجوز لغيرهم ؟ بدعوى أن هذا التصرف ليس تابعًا لمشيئتهم في أنفسهم ، بل لمشيئة الله الذي يصرفهم كيف يشاء ، وكيف يمكن أن نضمن أن هذا هو واقع الأمر ؟ هل ينال الوليَّ نوعٌ من أنواع العصمة أو الحفظ عن ارتكاب ما يغضب الله أو يخالف الشرع ؟ وكيف يتم هذا الحفظ ؟ وعلى أي صورة ؟ ولأي طبقة من طبقات الأولياء ؟ كل هذا وما يتعلق به لا بد أن يثور في ذهن القارئ بعد كل ما ذكرناه .

أما أن الله يتفضل عليهم فيريهم ما لا يراه غيرهم فذلك ما لا تعلق لنا بمناقشته ، بل ذلك لهم . لكننا لا نستطيع أن نسلم أن يكون فيما يشاهدونه

من أمور الولاية ما يناقض صريح الشريعة أو ظاهرها ، والحكيم الترمذي يقرر ذلك ، ويرى أن الولي يستطيع أن يستدل على صحة كشفه بالشريعة ، لأن ما خالفها وسواس[1] ، فالشريعة هي الميزان ، وما لا يقبل بمقياس الشريعة فهو رد ، لا يمكن أن يكون من أنوار الكشف ، بل يكون من وسوسات الشيطان ، وعلى ذلك ففعل الولي على مما يتراءى له في قلبه بمقتضى الكشف لا يمكن أن يتناقض مع صريح الشريعة ، وبالتالي ترتفع هذه المسألة ، ولا يكون فيها مشكلة .

ولكن يبدو أن الأمر لم يكن بمثل هذه البساطة ، وأن المشكلة كانت قائمة تحت معالجة الحكيم الترمذي ، فقد روى بسنده عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال : « حدثني جبريل عن الله عز وجل أنه قال : ما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء فرائضي ، وإن عبدي ليتقرب بالنوافل حتى أحبه ، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء من النوافل مثل النصح لي حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي به يسمع ، وبصره الذي به يبصر ، ويده التي بها يبطش ، ورجله التي بها يمشي ، ولسانه الذي ينطق ، وفؤاده الذي به يعقل » وعلق على ذلك بأن « هذا عبد قد يسره [الله] وولى سياسته وحفظه ورعايته ، واستعمله فكان في صنعه (لعلها : في قبضته) قد أمات فيه الشهوات ، ويسر عليه الصعاب ، وبسط له النور ، ومد له في الأسباب ، وألهمه وفهمه ، وصيره من أولي الألباب ..... قد منع قلبه من التفكير ، وسلب في الأمور التدبير » ثم أورد قصة الخضر عليه السلام ، وكيف خرق السفينة ، وقتل الغلام ، وأقام الجدار ، قائلاً « فلو عمل في الظاهر ما قدر على ذلك ، ثم قال في آخر أمره ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ﴾ (الكهف:٨٢) [2] » وأورد كذلك أمر ذي القرنين ، وأن الله آتاه العلم الذي لم يؤت غيره ، فكانت تصرفاتهما وأفعالهما بناء على ما آتاهما الله من العلم الباطن ، ولم يكن في العلم الظاهر ما يمكن أن

---

(١) ختم الأولياء ص ٣٥٣ .

(٢) أدب النفس ص ١١٠-١١١.

يكون سنداً لهما ، ولذلك قال الحكيم الترمذي عقب ذلك « فإن قال قائل : فهل يجوز لأحد أن يفعل على ما يتراءى له في قلبه ؟ أو يقتدي بالخضر عليه السلام فيما يبدو ؟ قيل : لا ، قد ختم الله تعالى بالرسول محمد ﷺ الرسالة ، ولم يبق في الأرض بعده إلا الملهمون والمحدثون ..... والنبي دون الرسول بدرجة ، والمحدث دون النبي بدرجة ، وللرسول درجة الرسالة ، وللنبي درجة النبوة ، وللمحدث درجة الحديث . وقد أحكم الله بهذا الإسلام الذي ارتضاه لنا دينا على لسان الكتاب والسنة ما ليس لأحد فيه استبداد ولا تجاوز ولا تقصير ، إنما هو حفظ الحدود ، واتباع الأمر الجلة (لعله : في الجملة ، أو على الجملة . المحقق) ثم الصديقون والملهمون والمحدثون أمور خارجة من الحدود والأحكام (هكذا) وهو في تدبير الله عز وجل وكلاءته على ما ذكرناه بدءاً ، ولم نجئ بشأن ذكر الخضر ههنا لنطلق لمن بعده مثله ، إنما أردنا أن نحقق أن لله عباداً يضع عندهم من مكنون العلم ما شاء ، وأن لهم عنده من المنازل ما يتحقق ، عند من يفهم هذا ، أن ذلك الذي قلنا كيف يكون حتى به يسمع ، وبه يبصر ، وبه يبطش ، وبه يمشي ، وبه يعقل »[1] .

وصريح ذلك : أنه لا يجوز لأحد أن يفعل على ما يتراءى له في قلبه ، أو يقتدي بالخضر عليه السلام فيما يبدو ،لأن الله قد ختم بالرسول محمد ﷺ الرسالة ، والذي تمتاز به الرسالة على غيرها من المراتب هو الشريعة التي يؤمر الرسول بتبليغها ، فإذا ختمت الرسالة أصبحت الشريعة ثابتة باقية لا تحتمل التغيير ولا التبديل ، وفعل المرء على ما يتراءى له في قلبه ـ أي دون نظر إلى الشريعة ـ نسخ للشريعة ، أو إهمال لها ـ على الأقل ـ كيف ولم يحصل الولي ما حصله من المراتب إلا على طريقها !؟ لهذا كان أمراً

---

(١) أدب النفس ص ١١١ - ١١٢ .

مرفوضًا ، فليس لأحد فيه استبداد ولا تجاوز ولا تقصير ، إنما هو حفظ الحدود واتباع الأمر[1].

ومع ذلك يقص علينا الحكيم قصصًا مختلفة يبرر بها مخالفة الولي لسبيل الظاهر ، فيروي عن الأعمش أنه قال : جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه قال : إن عليًّا شجني ، فقال لعلي : لم شججت هذا ؟ قال : إني مررت به وهو مقاوم امرأة ، فساءني مقامها ، فصغيت لهما ، فسمعت ما كرهت ، فشججته ، فقال عمر رضي الله عنه : إن لله في الأرض عيونًا ، وإن عليًّا من عيون الله[2]. فعلي رضي الله عنه قد تصرف هنا على غير سبيل الظاهر ، لأن الرجل لم يستوجب شجه ، ولو استوجب الأدب لكان سبيله أن يرفعه إلى الحاكم ، ومعنى إقرار عمر رضي الله عنه ، واستدلاله على ذلك بأن لله في الأرض عيونًا ، وأن عليًّا عين من عيون الله ، أنه يجوز لهؤلاء الذين يقول عنهم الترمذي إنهم بالله يبصرون ويسمعون وينطقون ويبطشون ، أن يتصرفوا على ما يتراءى لهم في قلوبهم ، لأنهم لا يتصرفون بأنفسهم ، بل بالله ، فهم في حقيقة أمرهم غير متصرفين ، بل هم مستعملون في قبضة الله يستعملهم

---

(١) الجملة التالية لذلك في نص الحكيم السابق ذات احتمالات ، فهي إما محرفة من النساخ تجاوز عنها المحقق بشيء من السهو ، وإما صحيحة تحتمل ، إذ لا يوجد مكلف خارج عن حدود الله وأحكامه ، ولا أظن الترمذي يقصد ذلك ، ولعله يقصد بلفظ خارجة معنى متفرعة أو نابعة من الحدود والأحكام ولذلك استعمل لفظ «من» دون «عن» ، ولهذا ضربت صفحًا عن مناقشة هذه الجملة التي لا يصح الاعتماد عليها في تصوير رأي الحكيم الترمذي .

(٢) أدب النفس ص ١١٢-١١٣ وقد أورد هذه القصة في مواضع عدة من كتبه ورسائله ، وقد أشار إليها الشهرستاني في الملل والنحل حين تحدث عن السبائية أنها قالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي الله عنه ، وقال : وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة وإن كانوا على خلاف مراده ، هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كان يقول في علي حين فقأ عين واحد بالحد في الحرم ورفعت القضية إليه : ماذا أقول في يد الله فقأت عينًا في حرم الله .

كيف شاء «فإذا شتم أو ضرب ، أو أكرم أو أهان ، أو أعطى أو منع ، فخالف سبيل الظاهر فذلك كله من الله عز وجل ، فالعبد مستعمل فيه» وكمثل «حديث أبي بكر رضي الله عنه حيث استحمله رجل ، فقال : والله لا أحملك ، ثم دعاه ليحمله ، فقال : يا خليفة رسول الله ألست قد حلفت والله لا أحملك ؟ [فقال] : والآن أحلف لأحملنك ، ومثل حديث معاذ رضي الله عنه حين أعطى سائلاً درهمًا ، ثم جاءه من الغد فسأله ، فمنعه ، فقال : الله أعطاك الأمس ، والله منعك اليوم»[1].

وهنا ندرك أن التصرف لم يكن من العبد ، بل كان من الله ، كما نص عليه معاذ رضي الله عنه صراحة بقوله : الله أعطاك الأمس ، والله منعك اليوم ، والحكيم يفسرها بمعناها الحرفي ، ويرى أن معاذًا رضي الله عنه حين أعطى وحين منع لم يكن يعطي أو يمنع بنفسه بل بالله ، وأن الله سبحانه وتعالى هو المعطي والمانع في ظاهر الأمر وباطنه .

والذي يجعل الأمر هنا ممكن القبول أنه لا يخالف سبيل الظاهر ، لكن المقصود به الاستدلال على صحة تصرف الولي حين يخالف سبيل الظاهر بناء على أن هذا التصرف لم يكن بنفسه بل بالله ، وإذا كنا قبلنا هذه القضية فيما يتفق مع سبيل الظاهر ، فلا داعي للتفريق عندما نقع فيما يخالف سبيل الظاهر ، لكن هذا القياس غير صحيح لأننا قد اتفقنا على أن الكشف لا يخالف سبيل الظاهر ، وأنه إذا خالف سبيل الظاهر لم يكن كشفًا صحيحًا ، بل أحرى به أن يكون وسواسًا .

بل إنه يرى أنه يجوز للولي من التصرف ما لا يجوز لغيره ، بناء على أن العامة مشتغلون بنفوسهم ، لا يكادون يخلصون منها ، فتدخل بالهوى والشهوات في سلوكهم وتصرفاتهم ، أما الولي الذي تخلص من هواه ، وأصبحت نفسه سلمًا له ، فقد اشتغل بالله ، وأصبح بريئًا من الخيانة ، يقول

---

(١) الفروق ص ٧١ ى ـ ش .

في كتابه «المنهيات»[1]:«وأما قوله : ونهى أن يقبل الرجل الرجل ، أو يلتزم الرجل الرجل ، فهذا فعل يدعو إلى ريبة وفساد» ثم يقول : «فهذا للعامة ، وليس كل الناس يستوي» ثم يروي بسنده «عن الشعبي قال : لما افتتح رسول الله ﷺ خيبر أتاه البشير بأن جعفر قد خرج من أرض الحبشة ، فقال رسول الله ﷺ : لا أدري بأيهما أسر ، بفتح خيبر أم بقدوم جعفر ؛ فخرج يتلقاه فالتزمه وقبل بين عينيه ، قال أبو عبد الله رحمه الله : فالالتزام والتقبيل من فعل الأولياء وأهل المحبة ، والعامة نفوسهم معهم ، والخيانة معهم كائنة ، والأولياء قد تنزهوا وبرئوا من الخيانة » وهذا تفريق في تكليف ظاهر بناء على أمر غير ظاهر، فكيف يتأتى قبوله ؟ وإذا كان بخصوص هذه القصة فأمر الرسول ﷺ أرفع وأجل من أن يجادل فيه ، لكن السؤال إنما هو في شأن الأولياء وأهل المحبة الذين يعنيهم الترمذي الحكيم بالنسبة لعامة المؤمنين .

إن ذلك يسلمنا مباشرة إلى افتراض القول بأنهم محفوظون من ارتكاب منهي عنه ، أو مجاوزة حدود الشريعة ، فما هو مدى هذا الحفظ وما هو منتهاه؟؟ .

يرى الحكيم أن العبد الذي يسلك طريق الإرادة إلى الله يظل في جهاد مع نفسه ، يروضها ويؤدبها كما يروض الرجل دابته حتى تسلس وتنقاد ، فهو مرة يغلبها ، وهي مرة تغلبه ، وقد سئل : هل للمستقيم حب المعصية ؟ أو هل يطلب الورِع والمتقي المعصية ؟؟ فأجاب بأن القلب معدن الإيمان وأن النفس معدن الشهوات وأن الصدر ساحة بينهما تصدر منه الأمور إلى الأركان ، فإن غلب على الصدر نور الإيمان ظهرت الطاعة على الأركان ، وإن غلب دخان الشهوات ظهرت المعصية على الأركان ، فالأمر دولة وسجال ، فإذا يئس من نفسه ، وبسط أكف الاضطرار إلى ربه فرحمه ، ونقله إلى مرتبة الصديقين ، وكّل به الحق يحرسه على شريطة لزوم المرتبة حتى يعتق من

---

(١) ص ١٣٣ ش - ١٣٤ ى .

رق النفس ، ويصبح من صفوته ، فمن وَفَّى بالشرط ثم صرفه الله إلى عمل الأبدان مضى مع الحراس ، فعاد إلى مرتبته لم تكلمه النفس بشيء من هناتها أو عيوبها ، وما لم يف بما شرط عليه ، ومضى في عمل من أعمال البر من تلقاء نفسه فقد وقع في الخذلان ، ومضى بغير حراس ، لأنه مضى بهوى نفسه .

فههنا نجد صورة من صور العصمة أو الحفظ تحت اسم الحراسة ، وهي صورة محدودة بحدود موقوفة على شروط ، فهي عصمة جزئية لا تشمل كل أفعال العبد وتصرفاته .

وفي نفس المرتبة يوجد عبيد آخرون أخذوا إليها على طريق الجذب ، وهؤلاء قد وكلت بهم الحراس فلا ينصرفون إلى أعمال البر إلا في حراسة الحق وحفظه ، فهي عصمة شاملة لا تدع الولي لنفسه ولا تتركه لهواه .

وهذه العصمة أنوار تحرق وساوس النفس بشهواتها قبل الوصول إلى القلب، فإذا انصرف العبد إلى عمل من الأعمال لم تجد النفس سبيلاً لإفساد هذا العمل ، لأن أنوار العصمة تحول بينها وبين ذلك فلا تستطيع النفس أن تأخذ حظها من هذا العمل ، فيرجع إلى مرتبته طاهرًا سليمًا كما صدر عنها طاهرًا سليمًا[1] . وذلك لأن النفس لا تكاد تترك الإنسان أو تأخذ بحظها من أعماله ، وقل من سلم من تغريرها حتى الصديقين[2] ، لذلك لا يزال هذا العبد تحت التربية والتهذيب ، وحفظه إنما هو في حدود ما يقوم به من أعمال ، بحيث لا تنال النفس منها شيئًا ، أما أنوار المعارف والحكمة فإنه في هذه المرتبة لم ينل بعد إلا الحكمة الظاهرة من معرفة عيوب النفس ، وباطن علم الأمر والنهي ، أما مجالس النجوى ومنازل الحديث ، فإنه لم ينلها بعد .

فإذا رقى إلى منازل الحديث أصبحت الحراسة كاملة حوله في أفعاله وأقواله ، بل الأوفق أن نقول : إنه قد أصبح غنيًّا عن الحراسة ، لأنه أصبح

---

(١) انظر ختم الأولياء ص ٣٢٩ .

(٢) الأكياس والمغترون ص ٢-٣ .

مستعملاً قد وقع في قبضة الله ، وهل يطمع عدو في هذه القبضة ! فهو في سعيه ونطقه يسعى بالله وينطق بالله ، قد اختفى شبح نفسه وظلها وأصبحت تبعًا لمشيئته ولا مشيئة لها .

ولكي يطمئن قلبه لما يرد إليه من الحديث، فإنه يرد إليه في حراسة الحق، فيقبله بما أوتي من السكينة ، ويكون هذا الأمر بالنسبة للحديث زيادة في الاستيثاق ، وباعثًا على تمام القبول ، ويمكن لنا أن نسمى هذا الأمر حفظًا وحراسة وعصمة ، فالمقصود منها معنى واحد ، هو ما عرفناه .

ومع كل هذه الاحتياطات التي يحيط الحكيم الترمذي بها الولي في هذه المراتب العليا فإنه لا يرى مانعًا أن يقع هذا الولي في زلة أو ذنب ، وكيف لا ، وهو لا يرى مانعًا من ذلك بالنسبة للنبي ، ووقوع الذنب منه لا يرجع إلى أخلاقه وعاداته، ولكنه من تقدير الله عز وجل، ولا بد من نفاذ المقادير ، وهذه ـ في الحقيقة ـ حجة كل مذنب ، ولا نستطيع نحن قبولها حسبما أوتينا من العلم .

يقول الحكيم[1] : « وبشر الله تعالى محمدًا ﷺ بالمغفرة لما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فكان في هذا القول إعلام أنه سيذنب بعد المغفرة ، وقد غفر له الذنب الذي يعمله فيما بعد ، هذا قبل أن يعمله ..... فمن هنا قلنا : إن العارف مع علو مرتبته .... الذنوب لاحقة به على جري المقادير ، لا بد منها ، وليست الذنوب من أخلاقه ولا من عاداته ، إنما هي جارية عليه من جهة أنه لا بد له من مواقعها » ثم إنه يرى أنه الله إذا أحب عبدًا لم يضره ذنب ، على معنى قوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ﴾ (الفرقان: ٧٠)[2]،

---

(١) جواب كتاب من الري ص ١٧٠ وانظر ص ١٣٣ أ من مخطوط ليبزج ، ولعله يقصد بالذنوب التي تقع من الرسول ﷺ على جري المقادير : الصغائر التي لا تدل على الخسة والتي تقع منهم سهوًا كما هو المختار عند الأشاعرة (انظر المواقف للإيجي ٤٢٩/٢ - ٤٣٠) .

(٢) مسئلة في التقوى ص ١٦ ب من مخطوطة ولي الدين .

والولي حين يكون في قبضة الله لا يكله الله إلى نفسه ، ولا يتخلى عنه ، فإذا عثر أو زل فإن ذلك تدبير من الله تعالى ليجدد عليه أمرًا ، أو ليرفعه إلى ما هو أعظم شأنًا ، وهذه العثرة ليست عثرة رفض من الله ، ولكنها عثرة تدبير ، فيكون للأولياء عثرات يجدد الله تعالى لهم بها كرامات ، ويبرز لهم ما كان مغيبًا منهم من حبه إياهم ، وعطفه عليهم ، فينعشهم ، فهو مع ذلك الذنب يمينه بيد الله»[1] ، وهو يعمل الذنب «لا محالة ، لكنه في ستر عند الأحياء ، وفي ستر عند الأموات»[2] ، ثم نضيف إلى ذلك رأيه في أن السيئات لم تكن سيئات قبل يوم المقادير ، وبذلك ينهار كل أساس لاعتبار السيئات في حق الأولياء عندما يشاء الله .

كما أنه لا يرى مانعًا من أن يقع في الحديث شيء من الوسوسة ، ثم يتداركه الله فينسخ عن قلبه ما اندرج في حديثه من رمي الشيطان حتى يطمئن إلى ما يرد بعد ذلك من الحديث ، كيف وقد قبل ذلك في الوحي ، ولم يكتشف كذب قصة الغرانيق بالنسبة لرسول الله ﷺ[3].

فالحفظ بالنسبة للولي كالعصمة بالنسبة للنبي ، كلاهما يحال بينه وبين ارتكاب الذنب ـ إلا فلتات صغيرة يتجاوز عنها ـ وهذه العصمة ـ كما رأينا ـ تكون على قلب الولي مباشرة دون حاجة إلى أمر خارجي أو مادي ، وهنالك عصمة أخرى قد ينالها غير الولي،لكنها على طريق الأسباب الطبيعية الظاهرة، فلها مظهر خارجي وسند مادي لأن «العصمة عصمتان : عصمة من الله عز وجل على القلب ، وعصمة من الله على طريق الأسباب ، فإذا خلا بامرأة غير محرم فقد ذهبت الأسباب ، وانقطعت العصمة ، فإن

---

(١،٢) نوادر الأصول ص ٢٠٦ و ص ٢١٥ .

(٣) وقد ناقشناه في ذلك ـ من قبل ـ وقد جوز القاضي أبو بكر وقوع الكذب سهوًا أو نسيانًا فيما يبلغونه عن الله ، ولا يدخل في التصديق المقصود بالمعجزة ، لأن المعجزة تدل على صدقه فيما هو متذكر له عامد إليه ، أما ما كان من النسيان وفلتات اللسان فلا دلالة للمعجزة على الصدق فيه (المواقف ٤٢٩/٢) .

أدركته عصمة الله على الانفراد برحمة منه وفضل ، وإلا فقد هلك .....
وأسباب العامة هو أن يهم بأمر فيحدث حدث من الأمر ما يقطع عليك هذا، ويحول بينك وبينه من خوف أو حياء ، أو نقض تدبير ، أو يجيء إنسان ، فيحول بينك وبينه أحداث الدنيا ، فهذه عصمة وسبب»[1] ، فعصمة العامة تكون عن طريق الأسباب الظاهرة ، وهي ستر من الله لهم ، أما عصمة الأولياء ، فعن سبب خاص بهم يقع على قلوبهم ، كرامة من الله لهم .

وهذه العصمة درجات ، فهي في حق العامة من المؤمنين عصمة لهم من الكفر ، ومن الإصرار على الذنب ، أما في حق الأولياء فتتبع في درجاتها طبقاتهم ومقاماتهم ، وكل منهم ينال منها بحسب ذلك ، فلا تتركه العصمة ينحط عن درجته ، والحكيم في شرحه لمعنى صلاة الرب على عبده بأنها هي بذل الرحمة العظمى سماحة وجودًا وتكرمًا يقول[2] : ثم الصلاة من الرب على عباده درجات على قدر منازلهم وحظوظهم منه ..... وهذه الرحمة السابقة غضبه هي الرحمة العظمى ، فالعباد منهم في شأن هذه الرحمة على طبقات ، فمنهم من سبقت له رحمته غضبه في شأن التوحيد ، فتلك الرحمة له عصمة من الكفر ، ودوام التوحيد ، ومنهم من سبقت له رحمته غضبه في شأن المعاصي ، فتلك الرحمة له عصمة من الإصرار على الذنوب ، فإذا أذنب تاب ، ثم إن أذنب تاب ، لا تتركه تلك الرحمة أن يصر ، ومنهم من سبقت له رحمته غضبه في شأن التقوى ، فتلك الرحمة له عصمة من الذنوب والخطايا ، ومنهم من سبقت له رحمته غضبه في شأن الهوى ، فتلك الرحمة له عصمة من استعمال الهوى في أموره ، ومنهم من سبقت له رحمته في شأن وجود السبيل إليه في القربة ، فتلك الرحمة عصمة له من الحجب عنه ، فأي عبد سبقت له منه رحمته غضبه في منزلة من هذه المنازل أمن سلب تلك المنزلة».

---

(١) المنهيات ص ١٢٢ ى .

(٢) علم الأولياء ص ٥٨ ب - ٥٩ أ ، وأبواب في صفة العلم ص ١٩ أ ـ ب .

فهناك ـ إذن ـ عصمة الأنبياء ، وهي واجبة لهم ، إما عقلاً كما يراه المعتزلة ، وإما سمعًا كما يراه الأكثرون ، ثم هنالك عصمة الأولياء ، وليس لإثباتها لهم ، أو نفيها عنهم ، دخل في عقائد الدين ، وإنما هي كرامة من الله لهم ، يلقيها على قلب من يشاء منهم ، ولا دخل لأحد في فضل الله ، ثم بعد ذلك عصمة العامة عن طريق الأسباب الظاهرة سترًا لهم .

وإذا كانت عصمة الأولياء كرامة لهم من فضل الله ورحمته ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ (آل عمران:٧٤) فإن تسليمنا بها وإمساكنا عنها لا يمنعنا من أن نرى أن هذه العصمة بالنسبة للولي ـ على خلافها بالنسبة للنبي ـ أمر غير ظاهر ولا متعين ، لأن الولي قد لا يكون ظاهرًا ولا متعينًا ، وقد يظهر ويتعين للبعض دون البعض ـ بخلاف النبي الذي تظهره الرسالة وتعينه المعجزة ـ لذلك يجب اعتقادها بالنسبة للنبي ، ولا إثم في ردها بالنسبة للولي ، وبالتالي فإن كل ما يأتي به النبي والرسول فهو واجب القبول ، بناء على ظهور نبوته ورسالته وعصمته ، وتعينها ، ووجوب اعتقادها ، أما ما يأتي به الولي فلا يستند لدى عامة المؤمنين إلى عصمته ، لأنها أمر غير ظاهر ولا متعين ، ولكن إلى الشريعة ، فما وافق ظاهر الشريعة وصريحها قبلناه ، وما لم يوافقها رفضناه ونبذناه .

وما أورده الحكيم من قصة الخضر عليه السلام ، وقصة علي رضي الله عنه ، وغير ذلك من الشواهد ، فعلى تسليمنا بها لا يمكن أن نتخذها متكئًا نستند إليه في فتح هذا الباب الذي ينقض الشريعة نقضًا ، ويهدمها هدمًا ، ويترك الفرصة لكل دعي مفتون ، أما الخضر فقد شهد له الله بأنه ﴿ عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ (الكهف:٦٥) فأمره ظاهر متعين ، لا لبس فيه ولا خفاء ، فلا خوف على الشريعة في أمره . وأما علي رضي الله عنه فقد شهد له الله ورسوله ، وأمره معروف غير منكر ، ظاهر غير خفي ، متعين غير مبهم ولا غامض ، فلا خوف على الشريعة في أمره ، وهكذا يمكن القول في كل من شهد لهم الله أو رسوله ، أما من لم

يشهد له الله ولا رسوله من سائر الأولياء ، فمثله كمثل سائر المؤمنين ، يختلط أمره بغيره ، فلا يتعين المحق من المبطل ، ولا المعصوم من المفتون ، وكم دخلت في المسلمين آفات من وراء الثقة بالأدعياء ، وترك ميزان الشريعة في تمييز أمرهم ، وتمحيص أحوالهم .

ولقد صرح الحكيم نفسه بهذا الفرق بين عصمة النبي ومن دونه حيث يقول : « فالأنبياء في وثاق العصمة لا يستطيع العدو مشاركته (م) في أفراحهم بشهوات الدنيا ، ومن دونهم يخاف عليهم ، لأن الأنبياء إنما يفرحون بالله في الأشياء »[1].

كما أن الحكيم الترمذي يتفق معنا ـ كما ذكرنا ـ حين يقول « ولم نجئ بشأن ذكر الخضر هنا لنطلق لمن بعده مثله » وحين لم يجوز لأحد أن يفعل على ما يتراءى له في قلبه ، وأعطانا الدليل على ذلك حين ذكر أن العارف ـ مع علو مرتبته ـ تلحقه الذنوب على جري المقادير ، وإن لم تكن من أخلاقه ولا من عاداته ، فنحن نقبل ذلك منه ، ثم لا نقبل ما زاد على ذلك من التفريق بين الولي وغيره في أحكام الشريعة ، ما دام هذا الولي غير متعين ولا مختص بشهادة أو بحكم من الله ولا من رسوله . كما أننا لم نقبل منه من قبل قضيته في أن العلم الباطن حاكم على العلم الظاهر محكوم له بالصدق والصواب . ومن الواضح أن القضيتين مترابطتان تستند كل منهما على الأخرى ، أو إن شئت نقل إنهما وجهان لقضية واحدة . وبهذا نتبين أن العصمة عند الترمذي لا تمنع الولي من الوقوع في زلة أو عثرة ، كما لا تمنعه من مجاوزة حدود الشريعة عند ظهور ما يبدو له أنه أنوار الكشف ، وقد عرفنا أن ذلك لا يطمأن إليه ، ولا يوثق به ، ولا يعتمد عليه ، فماذا بقي بعد من العصمة !؟ اللهم إلا أنه لا يصر على ذنبه ولا يقيم عليه ، وإلا أنه يمنعه من السقوط عن درجته ومقامه عند الله ، وقد أشار الهجويري إلى ذلك

---

(١) المسائل المكنونة ص ٢٧ أ .

في صدر بيانه لأصول مذهب الحكيم الترمذي حيث قال[1] : وهم ليسوا معصومين من الذنب ، لأن ذلك للأنبياء خاصة ، ولكنهم محفوظون من الفتنة بالولاية .

وإذا اعتبرنا العصمة والحفظ والحراسة ـ على هذا الوجه المقبول ـ نوعًا من أنواع الكرامة ، فباعتبار السبب في تسميتها بهذا الاسم ، وهو إيثار الله بما شاء من شاء من عباده إكرامًا له ، إذ أن وقوع الخارق للعادة على يد الولي إنما يسمى كرامة بهذا الاعتبار ، وعلى ذلك فكل ما هو من شأن الولي مما يؤثره الله به من فضله كسائر أنواع العلوم والمعارف والحكمة ، وما يضع له من المحبة والقبول والهيبة ، إنما هو كرامة بهذا المعنى ، وهي هي بعينها علاماتهم في الظاهر ، كما يقول الحكيم : « قال له قائل : فما علامة الأولياء في الظاهر ؟.

« قال : أولها ما روي عن رسول الله ﷺ حيث قيل له : من أولياء الله؟ قال : الذين إذا رُؤوا ذُكِر الله ، وما روى عن موسى عليه السلام أنه قال : يا رب من أولياؤك ؟ قال : الذين إذا ذكرت ذكروا وإذا ذكروا ذكرت . الثانية : أن لهم سلطان الحق ، لا يقاومهم أحد حتى يقهرهم سلطان حقهم ، والثالثة : أن لهم الفراسة . والرابعة : أن لهم الإلهام . والخامسة : أن من آذاهم صرع ، وعوقب بسوء الخاتمة . والسادسة : اتفاق الألسنة بالثناء عليهم إلا من ابتلي بحسدهم . السابعة : استجابة الدعوة وظهور الآيات ، مثل طي الأرض ، والمشي على الماء، ومحادثة الخضر عليه السلام ، الذي تطوى له الأرض برها وبحرها ، سهلها وجبلها في طلب مثلهم شوقًا إليهم .....

« وهذه آياتهم وعلاماتهم ، فأوضح علاماتهم ما ينطقون به من العلم من أصوله .

« قال له قائل : وما ذلك العلم ؟ .

---

(١) نقلاً عن الدكتور علي حسن عبد القادر وأربري لكتاب الرياضة وأدب النفس ص٢٣.

« قال : علم البدء ، وعلم الميثاق ، وعلم المقادير ، وعلم الحروف . فهذه أصول الحكمة ، وهي الحكمة العلية »[1].

فهذه علاماتهم التي يتميزون بها عمن دونهم ، قد آثرهم الله بها ، إكرامًا لهم. أما ما اصطلح على تسميته بالكرامة من خوارق العادات ، فهو ما ذكره الترمذي باسم الآيات في العلامات انسابقة من هذا النص ، ولعلها أقل أنواع الكرامات شأنًا واعتبارًا عند الحكيم ، حيث ذكرها آخر هذه العلامات ، ولأنه يرى أن العبد قد يرغب فيها لحظ نفسه ، أما العارف فليس به نفسه ، وإنما به مشيئة ربه وتقديس أمره « فإنه ربما ابتغى العبد الإجابة لتقديس النفس ، والعارف عرف أقذار النفس ، وأنها خلقت قذرة نجسة مجبولة على السوء ، فرام صفاء أمر الرب ، وكانت نفسه أهون وأذل من أن يؤهلها للكرامات ، وإن كان يراها من ربه ما لا يعد ولا يحصى بكرمه وجوده ، وهو أهل ذلك »[2].

وبعد أن أشرنا إلى أن الكرامة التي ينالها الولي إنما تكون حسب درجته ومنزلته في الولاية كما شاهدنا بالنسبة للحكمة وعلومها ، نحب أن نتعرض لبعض مظاهرها عند الحكيم حتى تتضح لنا صورة عن الكرامات تتكامل مع ما حصلناه عن نظريته في الولاية .

المظهر الأول : سقوط الهم عنهم في طلب الرزق ، وإيصال أرزاقهم إليهم من حيث لا يحتسبون . فإن العبد إذا وصل إلى درجة أصبح الهم عنده همًا واحدًا هو التفرغ لعبادة الله تعالى ، بحيث استغرقه عن متابعة الأسباب النظر إلى ولى الأسباب ، لم يستبعد أن يتولى الله إيصال أرزاقهم التي كتبها لهم من حيث لا يحتسبون بالوسيلة التي يريد . وقد روى الترمذي الحكيم عن زيد ابن أسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من تفرغ لعبادة ربه ضمن رزقه السموات والأرض والطير وبنى آدم . ثم قال : « والتفرغ لعبادة الله تعالى هو الذي ذكره في الحديث من قوله : إذا وجدتموه جعل الهم همًا

---

(١) ختم الأولياء ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) علم الأولياء ص ٤٢ أ ، وأبواب في صفة العلم ص ٤ أ .

واحدًا ، فهذا عبد قد سقط عنه هم نفسه فصار عارمًا لعبادة ربه مشتغلاً بربه في عبادته»، ثم أشار إلى قصة الصديقة مريم عليها السلام حيث كانت ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (آل عمران:٣٧) ، وقال بعد ذلك « فإذا كان هذا للصديقة في الكتاب ، فالصديقون من الرجال أحرى أن يرزقوا هكذا ، فإن كان رزق مريم عليها السلام نقلته الملائكة إليها ، جاز أن ينقل بنو آدم أرزاق الصديقين إليهم» ومع ذلك فقد ضرب لنا مثلاً بالمرسلين ـ وهم آية الخلق ـ فقد كانوا يبتغون أرزاقهم بالكسب والسعي ، اتباعًا لسنة الله التي وضعها لعباده من التماس أرزاقهم من وراء الأسباب « فروى لنا في الخبر أن إدريس عليه السلام كان خياطًا ، وكان نوح ﷺ نجارًا ، وهود ﷺ عربيًّا تاجرًا ، وصالح ﷺ عربيًّا تاجرًا .....» .

« وكانت مريم عليها السلام ممن تطلب المعاش مع هذا ، وتغزل ، ويأكل عيسى صلوات الله عليهما من غزلها »[1].

المظهر الثاني : التبشير بحسن العاقبة . فالحكيم يرى أنه لا يستبعد على الولي إذا وصل إلى درجة المحدثين أن يبشر بذلك .

« قال له قائل : أفيجوز أن يبشر الأولياء بحسن العاقبة ؟

« قال : أما أولياء الحق فلا أحققه ، لأنهم لم يصلوا إليه ، وإنما وصلوا إلى مكان القربة ، ومكن لهم على شريطة اللزوم ، مخافة خيانة النفس ، وأما المتصلون به المحدثون فلا أبعده» ، لأنه لا يرد على قلوبهم إلا ما يورده الحق وتقبله السكينة ، وقد استدل على ذلك بما رواه عن أبي الدرداء في شأن قوله تعالى : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ (يونس:٦٢-٦٤) أنه قال : سألت عنها رسول الله ﷺ فقال : ما سألني

---

(١) مواضع متفرقة من رسالته «بيان الكسب» وانظر بحثنا السابق تحت عنوان «الكسب» فقد استوفى .

عنها أحد ، فتلك البشرى هي الرؤيا الصالحة يراها العبد أو تُرَى له . ويرى الحكيم أن الرسول ﷺ إنما قصد لذكر المنام لأن النفس تزايل الروح في ذلك الوقت ، فلا تقدر أن تلقي شيئًا ، ولأن هذا هو الأكثر ، أما الذين في قبضته ، فهم قليل في الخلق ، والذين نالوا مجالس الحديث قد ماتت نفوسهم ، وهم لذلك قد يبشرون يقظة .

ويجيب الحكيم عن اعتراض محتمل بأن ذلك قد يكون ضارًا بهم ، قائلاً : إن هذا يضر لو كانت نفوسهم لا تزال معهم بشهواتها ، أما وقد ماتت نفوسهم فالبشرى لا تضرهم ، وقد بشر الرسول ﷺ عددًا من أجلة الصحابة « فلو علم أنه تضرهم البشرى لطوى عنهم الخبر ، أترى أنه لم يكن في أصحابه من أهل الجنة غير هؤلاء العشرة ؟ بئس الظن هذا ؛ إنما بشرهم وطوى عن غيرهم ، لأنه لم يأمن على نفوسهم من هذا الخبر »[1].

المظهر الثالث : لعلنا نذكر ما رواه السيوطي عن اليافعي أنه قيل[2] : إنما سمى الأبدال أبدالاً لأنهم إذا غابوا عن مكانهم تبدل في مكانهم صور روحانية تخلفهم . قال : ولا يلزم من ذلك وجود شخص في مكانين في وقت واحد ، لأن ذلك إثبات بعدد الصور الروحانية لا الجثمانية » ونحن نجد عند الحكيم الترمذي ما قد يكون أصلاً لهذه الفكرة ، لأنه يكاد يتطابق معها تمامًا .

فعندما شرح لفظ « الطهور » بأنه بمعنى جموع لما تفرق ، ذكر أن لكل موحد صورة من النور كصورته الظاهرة ، وأن الأجساد قد تكون مدفونة في لحودها ، وأنوارهم مصورة على مثال خلقهم ، موضوعة في كل أرض وكل سماء ، وهذا يفسر ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : مررت بموسى ليلة أسري بي ، فرأيته قائمًا يصلي في قبره ، ثم لما دخل بيت المقدس استقبله فحياه ، وقام خلفه فصلى ، ثم أسري به إلى السماء فرآه في السماء السادسة ، ويقول الحكيم تعقيبًا على ذلك « فهذه أنوار مصورة فيما نعلمه والله أعلم »

---

(١) ختم الأولياء ص ٣٧٢-٣٧٨ .

(٢) الخبر الدال ورقة ٧١ ى .

وبناء عليه يقول : « كذلك الأولياء والأصفياء لهم أنوار ، ولأنوارهم صور على مثالهم ، فتكون صورهم موجودة في الموسم هناك في الموقف ، وفي السموات والأرضين ، وفي البيت المعمور »[1].

فإذا لاحظنا أن الأرواح عند الحكيم الترمذي عبارة عن أنوار أمكن لنا أن نعرف مدى التطابق الموجود بين فكرة الحكيم الترمذي ، وبين ما رواه السيوطي عن اليافعي ، ونستطيع أن ندرك أن هذه الصور أو هذه الأرواح ذات قدرة على الحركة والتصرف ، وأن ما تقوم به تعود آثاره الروحية والنفسية إلى صاحبه الأصلي ، وأن هذه الأنوار أو هذه الأرواح يمكن أن تظهر أمام الناس ، فيرونها في موسم الحج ـ مثلاً ـ وصاحبها مقيم بمحله حيث هو ، ولا يترتب على ذلك وجود الشخص بنفسه في مكانين مختلفين في وقت واحد كما يقول اليافعي .

ولعل هذا التفسير يجيب على شيء من حيرة نيكلسون إزء العقل الشرقي حيث يقول[2] : وهذه الخوارق للعادة كما يسميها المسلم تبدو عنده صحيحة غير منكورة ، فليس لدى المسلم فكرة ما عن القانون الطبيعي ، ونحن نشعر أننا ملزمون أن نميز الظواهر المستحيلة التي لا تعقل من تلك التي نستطيع أن نجد لها نوعًا من التأويل الطبيعي ، والآراء الحديثة عن التأثير العضوي « الفيزيقي » ، والشفاء بالدعاء ، والتلباثي ، والفراسة الصادقة ، والتنويم المغناطيسي ، وما أشبه ذلك ، وقد فتحت لنا طريقًا واسعًا نتقدم منه إلى هذه القارة المظلمة في العقل الشرقي » .

المظهر الرابع : ما يمكن أن نسميه كرامة جماعية ، لأنها بشأن الأبدال ، أو الصفوة من الأولياء ، في مجموعهم ، فهم أمان الخلق ، وبهم تقوم الأرض ، وتدوم النعم ، ويدفع البلاء .

---

(١) تحصيل نظائر القرآن ص ٦٧ أ .

(٢) الصوفية في الإسلام ص ١٣١ - ١٣٢ .

وقد عرفنا فيما قبل أن ذلك يرجع إلى سؤالهم ودعائهم ، فيستجيب الله لهم .

ويشرح الحكيم ذلك بأن الله خلق الآدميين لتسبيحه وتقديسه ، فإذا ظهرت المعاصي ، كانت سببًا في زوال الأمر الذي عليه بنى خلق الآدميين ، لكن تسبيح الله وتنزيهه ينفي الأحداث ويحرقها ، وتقديس الرب يغسل الأدناس التي أحدثها بنو آدم ، وبذلك يستمر الوجود ، وتقوم الأرض ، « لأن الحياة منها بدت الحركات ، والله منزه عن الحركات ، فلما ظهرت حركة الخلق ظهرت المعاصي والجرأة ، فدعا جميع الخلق إلى تسبيحه ، فقال ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ ﴾ (الإسراء:٤٤) لينزهوا ولي الحركات عن جميع الحركات لتدوم لهم الحياة ..... ولولا التسبيح لا نقطع در الحياة ، فصارت الأشياء كلها مواتًا ، فإذا نزهوه بالتسبيح دام الإدرار على الخلق فحيوا »[1] « فبالتسبيح تقوم السموات والأرض ومن فيهن من العرش إلى الثرى ، وبالتقديس يدوم ذلك لهم ، لأن سبحاته تنفي الأحداث وتحرقها ، وقدسه المتجلي لخلقه يغسل أدناس الأشياء التي تدنست من أحداث بني آدم ، فالقائمون بالتسبيح والتقديس من معدن طهارات القلوب هم أمان الخلق في التسبيح والتقديس ، وبهم تقوم الأرض وتدوم النعم على أهلها »[2] فهؤلاء الأولياء الذين تطهرت قلوبهم من مشيئات نفوسهم ، فأصبحت خالصة لربها حين تسبحه وتقدسه وتقوم بواجب الخدمة والعبودية له إنما تحفظ الأساس الذي يعتمد عليه بقاء الحيوة ودوامها ، فإن انقطع ذلك وَهَى الأساس وانهارت الحياة ، ولم يعد لبقائها سبب .

وهذا تفسير في غاية العمق ، يطابق بين سر الوجود ومعنى الولاية ، ويربط بينهما بحيث تبدو الولاية ـ التي هي في جوهرها العبودية المطلقة لله ـ جوهر هذا الوجود ، وهيكل هذه الحياة ، فالوجود والحياة هما العبودية الكاملة لله ، وإنكارها إنكار لهما ، وسبب في زوالهما ، لكن تحققها في الأبدال يحقق إرادة الله في بقائهما ، أو بمعنى آخر يحقق معنى الوجود والحياة ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات:٥٦).

---

(١) المسائل المكنونة ص ٢٣ أ ـ ب .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ أ .

هذا هو شأن الكرامات ، وهذا هو مبلغ نفاذها في حياة الأولياء بل في الحياة عامة ، ولكن ما هو شأنها عند الولي نفسه ؟؟.

لقد عرفنا أن الولي قد رفع البال عنها ، وعلم يقينًا أن نفسه أهون من أن يؤهلها لشيء من هذه الكرامات ، وإن رأى من ربه ما لا يعد ولا يحصى ، وتلك هي النقطة الأساسية التي تفصل بين الولي والساحر . فعلى الرغم من أنه قد يبدو على يد الساحر من السحر ما يتفق مظهره مع ما يقع على يد الولي من الكرامة ، إلا أن السحر من واد والكرامة من واد ، وذلك منذ البداية ، لأن الساحر يجيب شهوات نفسه ، ويطلب تحقيق مناها ، وقد تحكمت فيه من أجل ذلك ، حتى حملته على الخروج من الإيمان إلى الكفر وهو يعلم ، فنال ما نال في هذه الحياة ، حتى إنه قد تطوى له الأرض ، ويعمل أعمالاً على تحقيق مناه فينالها ، لكنه حرم الآخرة ، وخسر نفسه .

أما صاحب التقوى فقد رفع البال عن ذلك كله ، ولم يكن به غير تحقيق مشيئة ربه ، والسير في محابه ، فنال أمثال هذه الأشياء مثوبة من ربه ، دون أن يتعلق له بها غرض دنيوى .

ولقد شرح الحكيم الترمذي هذا المعنى عند ذكر قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:١٠٣) فقال : « فهؤلاء السحرة شروا أنفسهم بالسحر ، فحرمهم الله الآخرة ، فقال : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ (البقرة:١٠٢) أي نصيب ، فإنما قال : « علموا » لأنهم تركوا الإيمان عيانًا ، وهم يعلمون أنهم يكفرون بهذا ، فجعامة النفوس في طلب المُنَى حملهم على الخروج من الإيمان إلى الكفر عيانًا ..... فأعطى مناه حيث باع نفسه بالسحر والكفر ، ثم قال ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ أي أن صاحب التقوى له مثوبة عند الله أن يطوي له المسافة حتى يبلغ في ليلة واحدة وفي ساعة واحدة بلدانًا كثيرة ،

ويبلغ منيته أن يمشي على الماء ، وأن تتحول الأشياء له ذهبًا وفضة ، فأهل التقوى لهم هذه الأشياء مثوبة بتقواهم ، لأنهم شروا أنفسهم بالتقوى ، فتبرءوا من نفوسهم ، ورفعوا البال منها ، فنالوا المُنَى ، وأولئك السحرة شروا أنفسهم بالسحر فنالوا المُنَى»[1] .

ولكن هذا يعرفه كل واحد منهما من نفسه ، لأن التقوى مسألة مستورة . لدى المتقي ، وعملية السحر مسألة مستورة عند من يريد سترها ، وما يبدو بعد ذلك على يد كل منهما متشابه الظاهر ، وكم غر كثير من الدجالين أهل الغرة ، فأفسدوا حياتهم ، وأضلوا سعيهم ، فكيف يمكن التمييز والتفريق بينهما ؟؟ .

لا شك أن ذلك إنما يعود إلى نوع من إدراك البصيرة ، والطباع التي تتماثل تتجاذب ، ويتعارف أصحابها ، بينما تتنافر الطباع المتعارضة ويتنافر أصحابها، فأهل التقوى يدركون أفعال أهل التقوى ، ويميزونها من أفعال السحرة والدجالين ، والمشعوذين ، فلا يروج لديهم إلا ما كان عليه طابع القدرة الإلهية، فيرفعون أكف الحمد والثناء والتسبيح والتقديس .

* * *

(١) المسائل المكنونة ص ٢١ ب .